شُبُهَات مُنْكِرِي السُّنَّةِ حول علم مُصْطَلَح الْحَدِيث (نماذج وردود)

الباحث. إبراهيم سالم ثبوت*

10.35781/1637-000-0110-004

*قسم التفسير والحديث، كلية الدعوة وأصول الدين
الجامعة الأسمرية الإسلامية، دولة ليبيا

الملخص

يَهْدِفُ البحثُ إلى بيانِ بعضِ الشُّبُهَاتِ التي يُثيرُوها منكرو السنةِ النبويةِ حول علم مصطلح الحديث؛ مع الرد عليها.

وتم تقسيم البحث بعد المقدمة إلى مبحثيْن: الأول: في التعريف بمُنْكِرِي السُّنَّة، والثاني: في ذِكْرِ بَعْضِ شُبُهَاتهم حولَ علْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيث. وهي ما يَتَعَلَّقُ بالإسناد، وبتدوين السنة، ثم خاتمة احتوت على أهم نتائج البحث وتوصياته.

واعتمد البحثُ على المنهجِ الوصفي؛ لأجل التعريف بفرقة المنكرين للسنة؛ كما اعتمد على المنهج النقديّ للردّ على تلك الشُّبُهات بمنهجٍ علميٍّ سليم.

وخَلَصَت الدراسةُ إلى نتائجَ، مِنْ أَهَمِّها: أَنَّ شُبُهَاتِ المنْكِرِينَ للسُّنَّةِ حولَ الإسنادِ وتدوينِ السُّنَّةِ شُبُهَاتٌ باطلةٌ، تُسِيءُ إلى الإسلامِ، ورسولِ الإسلام، كما أنها تُسِيءُ إلى الصحابةِ؛ حَمَلَةِ الشريعةِ الأوائل، وَتَتَّهِمُهُمْ بالقصورِ في تبليغِ هذا الدينِ إلى الأجيالِ، وهي شُبُهَاتٌ لا تَثْبُتُ أَمَامَ التحقيقِ العِلْمِيِّ.

وتُوصِي الدراسةُ بأهميةِ نَشْرِ الثقافةِ الدينيةِ في أوساطِ المجتمَعِ، وإنشاءِ مواقعَ إلكترونيةٍ خاصةٍ بالدِّفَاعِ عن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وحثّ الجهاتِ المعْنِيَّةِ بالبحثِ العلميِّ على إقامةِ المؤتمراتِ العلميةِ، والمحاضراتِ الدينيةِ؛ التي تُعْنَى ببيانِ أهميةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَدَفْعِ المطاعنِ والشُّبُهَاتِ الْمُوَجَّهَةِ إليها.

الكلمات المفتاحية:

الإسناد، تدوين السنة، شبهات، علم مصطلح الحديث، منكرو السنة.

ISSN : 2410-1818

Abstract:

The research aims to clarify some of the doubts raised by those who deny the Prophet's Sunnah about the science of Hadith terminology and respond to them.

The research was divided after the introduction into two sections:

First: Defining those who deny the Sunnah

Second: mentioning some of their doubts about the science of Hadith terminology. Which is related to the chain of transmission and the recording of the Sunnah with a statement of the impact of those doubts on the science of terminology, then a conclusion that contained the most important results of the research and its recommendations.

The research relied on the descriptive approach in order to describe and clarify the importance of the science of Hadith terminology and the danger of those who deny the Sunnah; it also relied on the critical approach to respond to those doubts with a sound scientific approach.

The study concluded with results, the most important of which is that the suspicions of those who deny the Sunnah regarding the chain of transmission and the recording of the Sunnah are false suspicions that harm Islam and the Messenger of Islam, as well as the Companions, the first bearers of the Sharia, and accuse them of failing to convey this religion to the generations, and these suspicions are not proven in the face of scientific investigation. The study recommends the importance of spreading religious culture among society, creating websites dedicated to defending the Prophetic Sunnah, and urging bodies concerned with scientific research to hold scientific conferences and religious lectures that focus on explaining the importance of the Prophetic Sunnah and repelling the objections and doubts directed at it.

Key word: Attribution ،Codification of the Sunnah ،Suspicions ،science of Hadith ،Sunni deniers

ISSN : 2410-1818

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ؛ صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد فإنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- قد اصطفى نبيَّنا محمداً -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَجَعَلَهُ خاتمَ الأنبياءِ، وشَرَّفَهُ بأفضلِ كتاب، وَأَمَرَ أنْ يُبَيِّنَه للناس؛ فقال -سبحانه-: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾.(1)

وقد امْتَثَلَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ما أَمَرَهُ ربُّه به؛ فبَلَّغَ البلاغَ التامَّ، وبيَّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم.

فجاءت سنَّتُهُ: مؤكِّدَةً لما في القرآنِ، وشارِحةً له، وباسِطَةً لأُصولِهِ، ومُتَمِّمَةً لتشريعاتِه.

وهي وَحْيٌ من اللَّهِ؛ بنصِّ القرآن: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾.(2)

فمتى صحَّ الحديثُ عن رسولِ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَجَبَ اتِّباعُهُ؛ بتصْدِيقِهِ إن كان خَبَراً، وتَطْبِيقِهِ إن كان طَلَباً، وهذا مِنْ معاني شهادةِ أن محمداً رسولُ الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ولا تخفَى مكانةُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ في الإسلام؛ فهي المصدرُ الثَّانِي من مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ الإسلاميِّ، ولِذا عُنِيَ بها الصَّحَابَةُ الكِرَامُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- والتَّابعون لهم بإحسانٍ إلى يومِنَا هذا، وإلى ما شاء اللَّهُ؛ حِفْظاً لألفاظِها، وفَهْماً لمعانِيهَا، وَتَدْوِيناً لأسانيدِها، واستِنْبَاطاً لأحْكامِها، وتَقْعِيداً للعلومِ المتَعلِّقَة بها. وما ذاك إلا دليلٌ على أنها مِنَ الذكرِ؛ الذي تَكَفَّلَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- بِحِفْظِهِ؛ في قوله -سبحانه-: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾.(3)

وقد ابتُلِيَ أهلُ الإسلامِ قديماً وحديثاً بأعدائه؛ الذين لا يَأْلُونَ جُهْداً في الكَيْدِ له، وزَعْزَعَةِ ثوابتِه، والتَّشْكِيكِ في أُصُولِهِ ومُسَلَّمَاتِهِ؛ بُغْيَةَ الْإِطاحةِ به، وإطْفَاءِ نورِهِ، ولكن هيهاتَ هيهات! وأَنَّى لهم ذلك واللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- يقول: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِؤُواْ نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾؟!.(4)

ومن هؤلاءِ الأعداءِ الماكرينَ: فِرْقَةٌ معاصِرَةٌ؛ تَسَمَّتْ باسمِ: (القُرْآنِيُّونَ)، أو: (أَهْلُ الْقُرْآنِ) -وهم أَبْعَدُ ما يكونونَ عن هَدْيِ القرآنِ وتشريعاتِه السَّمْحَةِ- حاولتْ تشكيكَ المسلمينَ في سُنَّةِ سَيِّدِ المرسَلِينَ -عليه الصلاة والسلام-، وادَّعَتْ أنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ ليستْ مَصْدَراً للتَّشْرِيعِ الإسْلَامِيِّ، وَزَعَمَتِ الِاكتفاءَ بالقرآنِ، والِاستِغْنَاءَ به عن غَيرِهِ.

---

(1) سورة النحل، الآية 44.

(2) سورة النجم، الآيتان 3-4.

(3) سورة الحجر، الآية9.

(4) سورة التوبة، الآية32.

ISSN : 2410-1818

واحْتَجُّوا لذلكَ بشُبُهَاتٍ باطلةٍ، وأقوالٍ كاذبةٍ، وأَدِلَّةٍ واهِيَةٍ.

وَسَلَكُوا للوصولِ إلى بُغْيَتِهِم طُرُقاً عديدةً، واسْتَعْمَلُوا أساليبَ مُتَنَوِّعَةً؛ فتارةً بِنَفْيِ صِفَةِ الوحي عن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وتارةً بالطَّعْنِ في نَقَلَتِهَا، وتارةً بالتَّشْكِيكِ في صِحَّةِ تَدْوِينِها، وتارةً بالزَّعْمِ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْعَقْلَ، أو الحِسَّ، أو الواقِعَ، أو العلومَ التَّجْرِيبِيَّةَ... إلى غيرِ ذلك مِنْ تُرَّهَاتِهِم؛ التي لَا تَثْبُتُ أمامَ سَيْفِ الحقِّ وشَمْسِ الهُدَى.

وقد انْبَرَى للرَّدِّ عليهِمْ ودَفْعِ شُبُهاتِهِم عُلَمَاءُ أَجِلَّاءُ، وكُتَّابٌ فُضَلَاءُ، دافَعوا عن سُنَّةِ نبيِّهم -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَرَدُّوا شُبُهَاتِ الْقَوْمِ؛ بالْأَدِلَّةِ القاطعةِ، والبراهينِ السَّاطعةِ؛ فجزاهم اللَّهُ خيرَ الجزاء.

وقد عَزَمْتُ -مُسْتَعِيناً باللَّه- على المشاركةِ في هذا العملِ الطَّيِّبِ المبارَكِ، والكتابةِ في هذا الموضوعِ الْقَيِّمِ؛ بِذِكْرِ بَعْضِ شُبُهَاتِ الْمُنْكِرِينَ لِلسُّنَّةِ؛ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعِلْمِ مُصطلَحِ الحديثِ؛ إسْهَاماً في الدِّفَاعِ عن سُنَّةِ المصطفَى -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وابتِغَاءً لِلْأَجْرِ والمثوبةِ من اللَّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وشُعُوراً بالمسؤوليَّةِ، وقِيَاماً بالواجبِ؛ سائلاً اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- الْعَوْنَ والتوفيقَ والسَّدَادَ.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1. أهمِّيَّةُ عِلْمِ مُصْطَلَحِ الحديثِ، وَدَوْرُهُ في حِفْظِ السُّنَّةِ، وتَمْيِيزِ صَحِيحِها مِنْ سَقِيمِها، فإذا وُجِّهَتْ سِهَامُ الطَّعْنِ إِلَيْهِ ولَمْ تُصَدَّ تلك الطَّعَنَاتُ أَصَابَ ذلكَ السُّنَّةَ النَّبوِيَّةَ في مَقْتَلٍ.
2. ادِّعَاءُ الْمُنْكِرِينَ لِلسُّنَّةِ أَنَّهُمْ أهلُ الْإِسلامِ الصحيحِ! المدافِعُونَ عنه! المحافِظُون عليه من كُلِّ دَخِيلٍ! وهَذَا يُلَبِّسُ على الْعَوام، ويَزِيد مِنْ خُطُورَةِ هذه الفِرْقَةِ.
3. كَثْرَةُ الشُّبُهاتِ الْمُثارَةِ حولَ تاريخِ تَدْوِينِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وقَضِيَّةِ الْإِسْنادِ، وغيرِها مِنْ مباحثِ علومِ مُصْطَلَحِ الحديث؛ إِذْ غَدَتْ هذه المباحِثُ مَدْخَلاً لكلِّ مَنْ رَامَ الطَّعْنَ في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، لِذَا لَزِمَ التَّحْذِيرُ مِنْ تلك الشُّبُهاتِ، وبَيَانُ بُطْلَانِهَا.

سبب اختيار الموضوع

دفعتني إلى الكتابةِ في هذا الموضوع دوافِعُ خاصَّةٌ، أذكر منها:

1. الرغبةُ في المشاركةِ في الدِّفاعِ عن النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وسُنَّتِهِ الْمُطَهَّرَةِ؛ إِذْ هو واجِبٌ كِفَائِيٌّ، مِنْ أَجَلِّ الطاعاتِ، وأَفْضَلِ القُرُباتِ، وهو مِنَ الجهادِ في سبيل اللَّه.
2. انتشارُ أفكارِ هذه الفِرْقَةِ الواسعُ في بلادنا عَبْرَ شَبَكَاتِ التَّوَاصُلِ الِاجتماعيِّ؛ مما يُنْذِرُ بخطورةِ الأمرِ.

ISSN : 2410-1818

3. قُوَّةُ تأثيرِ هذه الفِرْقَةِ على شرائِحِ المجتَمَعِ كُلِّهِ؛ حتى وَصَلَ تأثيرُهُم إلى الْمُثَقَّفِينَ، وأصحابِ الشَّهَادَاتِ العاليةِ؛ بل حتَّى مِنْ طَلَبَةِ العلومِ الشَّرْعِيَّةِ.
4. تَعَالِي أَصواتِ الْمُنْكِرِينَ لِلسُّنَّةِ، في بلادنا، وَدَعْوَتُهُم لِنَقْدِ التُّرَاثِ الإسلاميِّ، وتَجْدِيدِ الخِطَابِ الدِّينِيِّ، وفَهْمِ القرآنِ فَهْماً عَصْرِيّاً؛ يَتَنَاسَبُ وَمُعْطَيَاتِ العصرِ، وتَحَدِّيَاتِ الزَّمَنِ، والواقِعَ الْمُعَاشَ

حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسةُ أَهَمَّ شُبُهَاتِ المنكرين للسنة النبوية؛ التي أثاروها ضد علم مصطلح الحديث.

وبناء عليه ينبغي التنبيه هنا على أمرين:

1. لن تَتَطَرَّقَ هذه الدراسةُ إلا للشُّبُهاتِ المتعلِّقَةِ بهذا العلمِ الشريف؛ دون غيرِها من الشبهات.
2. لن تتناول الدراسةُ جَمِيعَ الشبهاتِ المثارةِ مِنَ المنكرين للسنة حول علم المصطلح؛ وإنما تقتصر على ذِكْرِ نَمَاذِجَ فقط؛ تُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ هذه الشُّبُهَاتِ.

الدراسات السابقة

كُتِبَتْ في مجالِ الدِّفَاعِ عن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ العديدُ مِنَ البُحُوثِ والرَّسائِلِ، اخْتَصَّ بعضُها بذِكْرِ مباحِثَ حديثيةٍ أَثَارَ مُنْكِرُو السُّنَّةِ حولَهَا الشُّبُهاتِ والشُّكُوكَ، نَذْكُرُ منها ما يلي:

1. تدوينُ السُّنَّةِ في الفِكْرِ الحَدَاثِيِّ (دراسة نقدية)، للباحث: عمر عبد الباسط محمد خليل، نُشِرَ في مجلةِ الجامعةِ الإسلاميةِ للدراسات الإسلامية؛ بجامعة قطر. المجلد 30، العدد 1؛ لسنة 2022م، الصفحات (792-822).
2. أساليبُ الحَدَاثِيِّينَ في الطعنِ في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة (1-7)؛ لمحمود أحمد الدوسري، بحوثٌ منشورةٌ على شبكةِ الألوكة.https://www.alukah.net/culture/0/155931 في تواريخ متعددة.
3. شُبُهَات الحداثيين العرب حول تدوين السُّنَّةِ النبوية والرد عليها شنوف عبد الهادي. بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/sharia/0/125670 /تاريخ الإضافة: 2018/2/15م- 1439/5/30هـ.
4. الرَّدُّ على الطاعنين في السُّنَّةِ سَنَداً وَمَتْناً، محمد محمود كالو، نُشِرَ في مجلة (مقاربات) الإلكترونية؛ الصادرةِ عن المجلسِ الإسلاميِّ السوريِّ، العدد الثامن، الصفحات (26-33).

والذي يُفَرِّقُ بين هذه الدراساتِ وموضوعِ بَحْثِنَا: أنَّ هذه الدراسات لم تَخْتَصَّ بالرَّدِّ على القرآنيين منكري السنة؛ وإنما شَمِلَتْ نَقْدَ جميعِ طوائفِ الحداثيين؛ من القرآنيين، والمستشرقين، وغيرِهم؛ ممن يُحَارِبُ الشريعة الإسلامية، ويدعو إلى التحرر من أحكامها؛ بخلاف هذه الدراسة؛ فقد رَكَّزَتْ نَقْدَهَا على فرقة المنكرين للسنةِ، والنقلِ من كُتُبِهِمْ وَمَقالاتهم دون غيرِهِم.

ISSN : 2410-1818

مشكلة البحث

تَتَمَثَّلُ مشكلةُ البحثِ في سُؤَالٍ مِحْوَرِيٍّ؛ تَدُورُ في فَلَكِهِ أسئلةٌ عديدةٌ، وهو:
مَا الشُّبُهاتُ المتعلِّقَةُ بمباحِثِ علومِ الْمُصْطَلَحِ؛ الَّتِي أَثَارَهَا مُنْكِرُو السُّنَّةِ؟
ومِنْ هَذَا السؤالِ تَتَوَلَّدُ الأسئلةُ التَّاليَةُ:

- من هم منكرو السنة؟ ومتى نشؤوا؟ وما أسبابُ انتشارِهِم في العصرِ الحديث؟
- ما أهمُّ أفكارِ منكري السنة؟ وما أَهَمُّ طُرُقِهِمْ وأَسَالِيبِهِمْ؟
- ما أهم شبهاتهم حول الإسناد؟ وكيف يكون الرَّدُّ عليها؟
- ما أهم شبهاتهم حول تدوين السنة؟ وكيف يكون الرَّدُّ عليها؟
- ما أثر تلك الشبهات المثارةِ حول علم مصطلح الحديث؟

أهداف البحث

1. التعريفُ بمنكري السنة من حيث نَشْأَتُهُمُ التاريخيةُ، وأسبابُ انتشارِهِم في العصرِ الحديث.
2. ذِكْرُ أَهَمِّ أفكارِ منكري السنة، وطُرُقِهِمْ وأَسَالِيبِهِمْ.
3. بَيَانُ بعضِ أَهَمِّ الشبهاتِ المثارةِ حول الإسناد؛ مع الرد عليها.
4. تَوْضيحُ بعضِ أَهَمِّ الشبهاتِ المثارةِ حول تدوين السنة؛ مع الرد عليها.
5. بيانُ أَثَرِ تلك الشبهاتِ المثارة حول علم مصطلح الحديث.

منهج البحث

اعْتَمَدْتُ في هذا البحثِ الْمَنْهَجَ الوَصْفِيَّ؛ للتَّعريفِ بفِرْقَةِ الْمُنْكِرِينَ لِلسُّنَّةِ، وبَيَانِ أَهَمِّ أَفْكَارِهِمْ، وأساليبِهِم، ومَوَاقِفِهِم من السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ؛ وَشُبُهَاتِهِمْ حَوْلَ عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَأَثَرِ تلك الشُّبُهَاتِ.
مَعَ اعتمادِ الْمَنْهَجِ النَّقْدِيِّ في رَدِّ بعضِ شُبُهَاتهم المتعلِّقَةِ بِعِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيث.
وَرَاعَيْتُ في كتابةِ البحثِ جَانِبَ التَّوْثِيقِ العِلْمِيِّ؛ مِنْ عَزْوِ الآياتِ القرآنيَّةِ إلى سُوَرِهَا ورقمِ آياتِهَا، والْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى مَصَادِرِها؛ مَعَ تَوْثِيقِ النُّقُولاتِ وَنِسْبَتِهَا إلى قائليها، وَتَرْجَمَةِ الأعلامِ الواردِ ذِكْرُهُم في البحثِ؛ مَا عَدَا الأنبياءَ، والخلفاءَ الراشدينَ، وأَئِمَّةَ المذاهبِ، ونحوَهم.

ISSN : 2410-1818

خطة البحث

اقْتَضَتْ طبيعةُ البحثِ أن يُقَسَّمَ إلى مُقَدّمَةٍ وَمَبْحَثَيْنِ وخاتِمَةٍ؛ على النحو التالي:

المقدمة: وفيها: أهميةُ الموضوع، وسَبَبُ اختيارِهِ، والدراساتُ السابقةُ فيه، وإشكَالِيَّةُ البحثِ، ومَنْهَجُهُ، وَخُطَّتُهُ.

المبحث الأول: التعريفُ بمُنْكِرِي السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة،

وفيه مطلبان:

- المطلب الأوَّلُ: نَشْأَتُهُمُ التاريخيةُ، وأسبابُ انتشارِهِم في العصرِ الحديث.
- المطلب الثَّاني: أَفْكَارُهُمْ، وطُرُقُهُمْ وأَسَالِيبُهُمْ.

المبحث الثاني: ذِكْرُ بَعْضِ أهم شُبُهَاتِ مُنْكِرِي السُّنَّةِ حولَ علم مُصْطَلَحِ الْحَدِيث، وَأَثَرِ تلك الشُّبَهَاتِ:

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلبُ الأول: ذِكْرُ بَعْضِ أَهَمِّ شُبُهَاتِهِمْ حول الْإِسْنَادِ.
- المطلب الثاني: ذِكْرُ بَعْضِ أَهَمِّ شُبُهَاتِهِمْ حَوْلَ تَدْوِينِ السُّنَّةِ.
- المطلب الثالث: أثر شبهات المنكرين للسنة حول علم مصطلح الحديث
- **الخاتمةُ:** وفيها أَهَمُّ نتائِجِ البحثِ، وتَوْصِياتُهُ.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: التعريفُ بمُنْكِرِي السُّنَّةِ

المطلب الأول: نشأتُهُمُ التاريخيةُ، وأسبابُ انتشارِهِم في العصر الحديث

منكِرو السنة النبوية -أو ما يُسَمَّوْنَ بالقرآنيين أو أهل القرآن- طائفةٌ معاصرة؛ تُنْكِرُ الاحتجاجَ بالسنةِ النبوية المطهَّرةِ، وترفض أن تكونَ مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي؛ بحجةِ أنها دَخَلَها التحريفُ والتبديل، وَتَدَّعِي الِاستغناءَ بالقرآنِ الكريم، وتَدعو إلى فَهْمِهِ فَهْماً عصريّاً؛ يتماشى مع مُتَطلَّباتِ هذا العصر، ويَزْعُمُونَ أنهم بذلك قد وَصَلُوا إلى الإسلام الصحيح؛ الصافي من كُلِّ دَخِيلٍ!!.

وهم أصنافٌ: فمنهم من يَرُدُّ الأحاديثَ النبويةَ جملةً، ومنهم من يقول: نَكْتَفِي بالمتواترِ وَنَرُدُّ الآحادَ، ومنهم من يَرُدُّ الأحاديثَ القوليةَ دون الفعليةِ.[1]

وفيما يلي نبذة عن تاريخ نشأتهم، وأسباب انتشارهم في العصر الحديث.

أَوَّلاً: نَشْأَتُهُمُ التَّارِيخِيَّةُ:

ظَهَرَ في القرنِ الثانِي الهجريِّ مَنْ يُنْكِرُ حُجِّيَّةَ السُّنَّةِ، ويَرْفُضُ كَوْنَهَا مَصْدَراً للتَّشْرِيعِ الإِسْلَامِيِّ.
إِلَّا أَنَّ أَرْبَابَ هذا الفِكْرِ لم يَقْدِرُوا على نَشْرِهِ في ذلك العصرِ؛ لِتَوَافُرِ أَهْلِ العلمِ، وقُوَّةِ سُلْطانِهِم، وقُرْبِ عَهْدِهِم بعَصْرِ النُّبُوَّةِ، وَزَمَنِ الصَّحَابَةِ والتَّابعين.
ولعلَّ سَبَبَ ظهورِ هذا الفِكْرِ في ذلك الوقتِ هو ما خَلَّفَتْهُ بعضُ الفِرَقِ الضَّالَّةِ الْمُنْتَسِبَةِ للإسلامِ من شُبُهَاتٍ؛ لَاقَتْ رَجْعَ الصَّدَى مِنْ بَعْضِ مَرْضَى النفوسِ وَأَهْلِ الأهواءِ في تلك العصور.[2]

وقَدْ ذَكَرَ الشافعيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مُنَاظَرَةً جَرَتْ بينَهُ وبين أَحَدِ أفرادِ هؤلاءِ؛ الَّذِينَ رَدُّوا أخبارَ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.[3]

ثم خَمَدَتْ تلك الفكرةُ المنحرفةُ، ولم تَظْهَرْ بعد القرنِ الثاني الهجريِّ، ولم يُوجَدْ لها ذِكْرٌ؛ لا في كتبِ التاريخِ، ولا العقائدِ، ولا الفِرَقِ؛[4] حتى كانَ القرنُ الثالثَ عَشَرَ الهجريُّ؛ فَبَرَزَتْ مِن

---

(1) ينظر: منكرو السنة المذهب الضال عن القرآن، ص33.

(2) ينظر: القرآنيون، نشأهم – عقائدهم – أدلتهم. ص13.

(3) ينظر: كتاب الأم؛ للشافعي (287/7).

(4) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه؛ لمحمد مصطفى الأعظمي، ص26.

ISSN : 2410-1818

جديدٍ، وصارَ مُرَوِّجُوهَا يُشَكِّكُونَ في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، ويَرْفُضُونَ أَنْ تَكُونَ مَصْدَراً من مَصَادِرِ التَّشْرِيع؛ بحُجَّةِ أنَّهَا قد دَخَلَهَا التَّحْرِيفُ والتَّبْدِيلُ.(1)

وتَوَلَّى كِبْرَ هذه الفِرْيَةِ كثيرٌ مِنَ المستشرقين والعقلانيِّين؛ فعَمِلُوا على زَعْزَعَةِ ثوابتِ الإسلامِ، والطَّعْنِ في مُسلَّمَاتِهِ، ونَقْدِ أُصُولِهِ وثَوَابِتِهِ، وادِّعَاءِ أنَّهُ لا يَصْلُحُ لِمُتَطَلَّبَاتِ العصر.

وكانتْ بدَاياتُ ظُهُورِ مُنْكِرِي السُّنَّةِ في العصر الحديثِ في بلادِ الهِنْدِ ومِصرَ، ثم انْتَشَرَتْ في العراقِ وإندونيسيا وماليزيا، وغيرِهَا من بلاد المسلمين.(2)

ثانياً: أسبابُ انتشَارِهم في العصر الحديث:

يرى الباحث أن مِنْ أَهَمِّ أسبابِ انتِشَارِ فِرقةِ مُنْكِرِي السُّنَّةِ فِي الْعَصْرِ الحديثِ ما يلي:

1. دَعْمُ أعداءِ الإسلامِ لهذا الفِكْرِ المنْحَرِفِ؛ بُغْيَةَ الطَّعْنِ في الإسلامِ وأهْلِهِ.
2. بُعْدُ كثيرٍ من المسلمين عَنْ تَعَالِيمِ الإسلامِ، وجَهْلُهُمْ بأمورِ دينِهِم.
3. التَّعَرُّضُ لبعضِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي يَبُثُّهَا أعداءُ الإسلامِ، والتَّأَثُّرُ بها؛ عَبْرَ وسائِلِ التَّوَاصُلِ المختلفة.
4. إِعْجَابُ بعضِ المعاصِرِين بكِتَابَاتِ الْغَرْبِ حول الإسلامِ والمسلمين

المطلب الثاني: أَفْكَارُهُمْ، وطُرُقُهُمْ وأساليبهم.

أولاً: أَفْكَارُهُمْ:

لفرقة القرآنيين العديدُ من الأفكارِ المنحرفةِ؛ التي خالَفَتْ بها منهجَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، ومن هذه الأفكار:

1. رَفْعُ صفةِ الْوَحْيِ عن كلامِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَمِنْ ثَمَّ رَفْعُ الِالْتِزَامِ به.(3)
2. أَنَّ النَّبيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عن كتابةِ غَيْرِ القرآنِ، وأنَّ السُّنَّةَ لم تُكْتَبْ إلَّا بعدَ مئةِ سَنَةٍ مِنْ وفاتِهِ.(4)

---

(1) ينظر: القرآنيون، نشأهم – عقائدهم – أدلتهم؛ لعلي محمد زينو، ص 34، 35.

(2) ينظر: القرآنيون؛ لخادم بخش، ص 19–20.

(3) ينظر: أساليب الحداثيين في الطعن في السُّنَّةِ النبوية 1؛ لمحمود أحمد الدوسري، بحث منشور على شبكة الألوكة.
https://www.alukah.net/culture/0/155931/1 تاريخ الإضافة: 03/ 07/ 2022م – 1443/12/4هـ.

(4) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ لمصطفى السباعي، ص154.

ISSN : 2410-1818

3. أَنَّ تَأَخُّرَ تدوينِ السُّنَّةِ يُشَكِّكُ في صِحَّةِ ثُبُوتِهَا عنِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.[1]
4. إِنْكَارُ عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.[2]
5. رَفْضُ تفسيرِ علماءِ الأُمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ للقرآنِ الكريم، والدعوةُ إلى إعمالِ الفِكْرِ والعقلِ في آياتِ القرآنِ؛ لأجلِ فَهْمِهِ فَهْماً عَصْرِيّاً؛ يَتَلَائَمُ وَطَبيعةَ الزمنِ، ومقتَضَيَاتِ الواقِعِ.[3]

ثانياً: طُرُقُهُم وأساليبُهُم:

استخدمَ منكرو السنة طُرُقاً متنوِّعةً، وأساليبَ متعدِّدَةً؛ تَتَّفِقُ في مجموعِهَا على طَرْحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وإبْعادِها عن مَصَادِرِ التَّشْرِيع. متأثرين في ذلك بكثير ممن المستشرقين والحداثيين وغيرهم ممن يحارب الإسلام ويطعن في مبادئه ومسلماته.

ومِن هذه الأساليب:

1. نَفْيُ صِفَةِ الوحيِ عن السُّنَّةِ، والدعوةُ إلى التَّعَامُلِ معها على أنها رِوَاياتٌ تاريخيَّةٌ؛ خاضعةٌ لمعاييرِ النَّقْدِ الحديث.[4]
2. إنكارُ المكانةِ التَّشْرِيعِيَّةِ للسُّنَّةِ، والزَّعْمُ بأنَّها لم تَكُنْ حُجَّةً عند الصحابةِ؛ بَلِ اعْتَبَرَهَا الصَّحَابَةُ تجربَةً بَشَرِيَّةً، وأنها إنَّمَا أَسَّسَ حُجِّيَّتَهَا الشَّافِعِيُّ.[5]
3. رَفْضُ أخبارِ الآحادِ الواردةِ عن النبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جُمْلَةً وتفصيلاً، والزَّعْمُ بأنها ليستْ مِنَ الدِّينِ في شيءٍ، وإثَارَةُ الشُّكُوكِ في صِحَّةِ ثُبُوتِهَا.[6]
4. الدعوةُ إلى نَقْدِ السُّنَّةِ بِعَرْضِهَا على القرآنِ؛ فإن وافَقَهَا؛ وإلَّا رُدَّتْ، وذلك بُغْيَةَ إنكارِ كثيرٍ مِنَ الْغَيْبِيَّاتِ الواردةِ في السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.[7]

---

(1) ينظر: المصدر السابق.

(2) ينظر: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ص90 وما بعدها

(3) ينظر: أساليب الحداثيين في الطعن في السُّنَّةِ النبوية6؛ لمحمود أحمد الدوسري، بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/culture/0/156205/6 تاريخ الإضافة 20/7/2022م، 1443/12/21هـ.

(4) ينظر: الحداثة وموقفها من السُّنَّةِ: الحارث فخري عيسى عبد الله، ص117.

(5) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد، ص53.

(6) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ص309.

(7) نحو فقه جديد/ الجزء الثاني، السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا، ص249، وما بعدها.

ISSN : 2410-1818

5. اسْتِمَالَةُ قلوبِ مَرْضَى النفوسِ وَعَبَدَةِ الشَّهواتِ من المسلمين؛ بالتَّنَصُّلِ مِنَ تكاليفِ الشَّرِيعَةِ، وإباحةِ مَا حَرَّمَهُ اللهُ -جَلَّ وَعَلَا-؛ كإباحةِ زَوَاجِ الْمُتْعَةِ، وَأَخْذِ الفوائدِ الرِّبَوِيَّةِ مِنَ المصارفِ، وَرَفْضِ حِجَابِ المرأةِ، ... وغيرِ ذلك.[1]
6. الهُجُومُ على الْمُخَالِفِين لهم؛ بِإِلْقَاءِ التُّهَمِ عليهم، وَوَصْفِهِمْ بالجُمُودِ الفِكْرِيِّ، والتَّخَلُّفِ الحَضَارِيِّ.[2]

المبحث الثاني: ذِكْرُ بَعْضِ أَهَمِّ شُبُهَاتِ مُنْكِرِي السُّنَّةِ حولَ علم مُصْطَلَحِ الْحَدِيث، وَأَثَرِ تلك الشُّبَهَاتِ

كَثُرَتْ شُبُهَاتُ مُنْكِرِي السُّنَّةِ حول عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيث.

وقد اقْتَصَرْتُ في هذا البحث -خشيةَ الإطالةِ- على بيان أهم الشبه المتعلقة بجانب الإسناد وبتدوين السنة.

ثُمَّ عَرَّجْتُ عَلَى ذِكْرِ أَثَرِ تلك الشبهات.

وإليك تفصيلَ ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: ذِكْرُ بَعْضِ أَهَمِّ شُبُهَاتِهِمْ حول الْإِسْنَادِ[3]

أَمَرَ اللهُ -عز وجل- في كتابِهِ الكريم بالتَّثَبُّتِ عند نَقْلِ الأخبارِ؛ فقال -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾.[4] ولا طريقَ لإثباتِ صِحَّةِ نِسْبَةِ القولِ إلى قائله إلا الإسنادَ.

وقد شَرَّفَ اللهُ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أُمَّةَ محمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالإسنادِ، وَجَعَلَهُ مِنْ خَصَائِصِهَا؛ التي تَمَيَّزَتْ به عن سائرِ الأُمَمِ.[5]

---

(1) أساليبُ القُرآنيين المُعاصِرين في إنكار السُّنَّةِ؛ لمحمود الدوسري، بحث منشور على شبكة الألوكة.
https://www.alukah.net/sharia/0/156445. تاريخ الإضافة: 2022/8/1 ميلادي - 1444/1/4 هجري.

(2) المصدر السابق.

(3) الإسناد هو حكاية طريق المتن، والرجال الموصلون إليه. ينظر: معجم المصطلحات الحديثية، ص81.

(4) سورة الحجرات، الآية6.

(5) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ لابن حزم الظاهري (68/2)، فيض القدير للمناوي (433/1).

ISSN : 2410-1818

وفي أهميةِ الإسنادِ يقولُ عبدُ اللّه بنُ المبارَكِ -رحمه اللّه-:[1] «الإسنادُ من الدِّينِ، ولولا الإسنادُ لقال مَنْ شاءَ ما شاء».[2]

ورَغْمَ أهميَّةِ الإسنادِ في الإسلامِ إلَّا أنَّ مُنْكِرِي السُّنَّةِ أَبَوْا إلَّا الطَّعْنَ والحَطَّ مِن قيمَتِهِ، وَجَهَلُوا أو تَجَاهَلُوا جهودَ علماءِ الحديثِ الجبَّارَةَ في تحقيقِ الأسانيدِ، وحِفْظِ متونِها، وتمييزِ صحيحِها من سقيمِها؛ حمايةً للسُّنَّةِ مِنَ التحريفِ والتبديلِ، والوضعِ والتزويرِ.

فأثار المُنْكِرُونَ للسُّنَّةِ شُبُهَاتٍ حَوْلَ الإسنادِ، منها

1. شبهةُ أنَّ الإسنادَ فيه خطورةٌ على العقل.
2. شُبْهَةُ أنَّ الإسنادَ مُنَاقِضٌ للمنهَجِ القرآنيِّ. وسيأتي تفصيل هاتين الشبهتين قريبا.
3. دعوى انقطاعِ الأسانيد بين الرسول صلى اللّه عليه وسلم وبين الرواةِ.[3]
4. دعوى أن الأمةَ لم تعتنِ بنَقْدِ أسانيدِ الأحاديثِ النبويةِ، والبحثِ في صوابها أو خطئها.[4]
5. دعوى اضطرابِ الجرح والتعديل عند نُقَّادِ الحديثِ.[5]
6. دعوى تَبَايُنِ مَنْهَجِ المتقدمين والمتأخرين في نَقْدِ سَنَدِ الحديث.[6]
7. دعوى أنَّ تَدْلِيسَ المحدِّثِينَ نَوْعٌ مِنَ الكَذِبِ.[7]
8. الزعمُ بأنَّ قاعِدَةَ تقويةِ الحديثِ بِكَثْرَةِ الطُّرُقِ على إطلاقها.[8]
9. الزعمُ بأنَّ عُلَمَاءَ الحديثِ يَقْبَلُونَ الحديثَ المرسَلَ مُطْلَقاً.[9]

---

(1) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح، الحنظلي بالولاء، التميمي المروزي، ممن انعقدت الخناصر على إمامتهم وجلالتهم، وحفظهم وإتقانهم، توفي سنة (181هـ). ترجمته في: تاريخ بغداد (152/10)، وفيات الأعيان (32/3)، تذكرة الحفاظ (274/1).

(2) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (12/1).

(3) ينظر: قصة الهجوم على السنة؛ لعلي أحمد السالوس، ص35، وما بعدها.

(4) ينظر: دفع الشبهات عن السنة النبوية؛ لعبد الهادي عبد القادر عبد الهادي، ص75.

(5) ينظر: موسوعة بيان الإسلام؛ لنخبة من العلماء، (34/37).

(6) ينظر: المصدر السابق (61/37)

(7) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ لمصطفى السباعي، ص231.

(8) ينظر: دفاع عن السنة المطهرة: علي بن إبراهيم حشيش. دار العقيدة، الإسكندرية، ط2، 2007م.

(9) ينظر: اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل وأثر ذلك في استنباط الأحكام: محمود حامد عثمان. مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1421هـ-2001م.

ISSN : 2410-1818

وفيما يلي نُسَلِّطُ الضوءَ على الشُّبْهَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ:

الشبهة الأولى: شبهةُ أنَّ الإسنادَ فيه خطورةٌ على العقل

مِمَّا أَثَارَهُ مُنْكِرُو السُّنَّةِ في هذا الباب: زَعْمُهُمْ أنَّ الإسنادَ يستطيعُ اخْتِلَاقَهُ كُلُّ أَحَدٍ، ولذا فالتَّصْدِيقُ به فيه خُطُورةٌ على العقلِ البشريِّ، وتَغْيِيبٌ له، وحَيْلُولَةٌ بين المسلمين وتَعَقُّلِ كتابِ اللّه، وبُعْدٌ عن المنهجيَّةِ العقليَّةِ العِلْميَّةِ السليمة!

يقول بعضهم: «إنَّ الإسلامَ الصحيحَ هو دينُ العقل؛ بل إنَّ التَّعَقُّلَ أو استعمالَ العقلِ هو سَبَبُ إنزالِ القرآن، ولكنَّ الإسنادَ أَوْجَدَ خُصُومَةً مُسْتَحْكَمَةً بين المسلمينَ والتَّعَقُّلِ».[1]

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ:

إنَّ علماءَ الحديث لم يَقْبَلُوا مِنَ الأسانيدِ إلَّا ما كان رِجالُه على درجةٍ عاليةٍ مِنَ العدالةِ، ودِقَّةِ الضَّبْطِ؛ مع اتِّصَالِ السَّنَدِ، والسلامَةِ مِنْ مُخَالَفَةِ الثِّقَاتِ، وخُلُوِّهِ من العُيُوبِ القادحةِ في سَنَدِهِ أَوْ مَتْنِهِ. وهذه هي شروطُ الحديثِ المقبولِ عندهم.[2]

فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ هذه الشروطِ فإنَّ علماءَ الحديثِ لم يَحْكُمُوا بصِحَّتِهِ؛ مَعَ أنَّه قد يكونُ صحيحاً في نَفْسِ الأَمْرِ.

يقول ابنُ الصَّلَاحِ[3] -رحمه اللّه- في مقدمته: «...وكذلكَ إذا قالوا في حديثٍ: إنَّهُ غيرُ صحيحٍ فليسَ ذلكَ قَطْعاً بأنَّهُ كَذِبٌ في نَفْسِ الأمرِ؛ إذْ قَدْ يَكُونُ صِدْقاً في نَفْسِ الْأَمرِ، وإنَّما المرادُ بهِ: أنَّهُ لَمْ يَصِحَّ إسنادُهُ على الشَّرْطِ المذكورِ».[4]

وَلِأَجْلِ التَّحَقُّقِ مِنْ عدالةِ الرَّاوي وضَبْطِهِ أَلَّفَ علماءُ الحديثِ كُتُباً كثيرةً؛ خَصُّوهَا بتَرَاجِمِ رِجَالِ الأسانيدِ؛ وَسَطَّرُوا فيها كُلَّ ما يَتَعَلَّقُ بالرُّوَاةِ؛ مِنْ أسمائِهِم، ومواليدِهم ووفيَاتِهم، وَرَحَلَاتِهِم في طَلَبِ الحديثِ، وشيوخِهِم وتلاميذِهِم، وأقوالِ علماءِ الجرحِ والتعديلِ فيهم، ومِنْ ثَمَّ الحكمُ عليهم؛ وَفْقَ

(1) الإسناد في الحديث بحث ينسف السُنّة من أساسها؛ لأحمد صبحي منصور، ص5.

(2) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص67.

(3) هو أبو عمرو عثمان الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، توفي بدمشق؛ سنة (643هـ).
ترجمته في: وفيات الأعيان (243/3)، تذكرة الحفاظ (1430/4)، طبقات الشافعية الكبرى (326/8).

(4) معرفة أنواع علوم الحديث؛ لابن الصلاح ص14.

ISSN : 2410-1818

قواعِدَ مُحْكَمَةٍ، ومناهِجَ مُنْضَبِطَةٍ مُطَّرِدَةٍ؛ لم تَخْتَلِفْ باختلافِ الأمصارِ والْأَعْصَارِ؛ مِمَّا يَدُلُّ على دِقَّتِهَا، وسَلَامَتِهَا مِنَ التَّحْرِيفِ أو التَّشْوِيهِ.

وما فَعَلَ الْمُحَدِّثُونَ ذلِكَ إِلَّا احتِياطاً للسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وحِفْظاً لها مِنْ كُلِّ دَخِيلٍ.

وهذا المَنْهَجُ العِلْمِيُّ الدَّقِيقُ الْمُوَافِقُ للعقلِ السَّلِيمِ الموصوفِ بالحِيَادِ والْمَوْضُوعِيَّةِ في التَّعامُلِ مع أخبارِ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا تَكَادُ تَجِدُهُ عند غَيْرِهِم، فَأَيُّ خُطُورَةٍ على العقلِ في هذا؟! وهل هذا إلَّا ما يَقْتَضِيهِ العقلُ السَّلِيمُ والنَّظَرُ السَّدِيدُ؟!

الشبهة الثانية: شُبْهَةُ أنَّ الإسنادَ مُنَاقِضٌ للمنهَجِ القرآنيِّ

ادّعَى بعضُ الْمُنْكِرِينَ لِلسُّنَّةِ أنَّ الإسنادَ مُنَاقِضٌ للمَنْهَجِ القرآنِيِّ؛ زاعِماً أَنَّ «إسنادَ قَوْلٍ ما للنبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَعْنِي تحويلَ ذلك القولِ أو الحديثِ إلى حَقِيقَةٍ دِينِيَّةٍ؛ يَكُونُ المسلمُ مُطَالَباً بالإيمانِ بها، والْعَمَلِ وَفْقاً لأحكَامِهَا، وهَذَا لَا يَتَأَتَّى إلّا للقرآنِ... أَمَّا تلكَ الأحاديثُ التُّرَاثِيَّةُ فَهِيَ تَتَنَاقَضُ مع بَعْضِهَا، وَتُنَاقِضُ القرآنَ... إنَّ إسنادَ قَوْلٍ ما لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَجَعْلَهُ حَقِيقَةً دِينِيَّةً هو اتِّهَامٌ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بأنَّهُ فَرَّطَ في تَبْلِيغِ الرِّسالةِ، وأنَّهُ تَرَكَ جُزْءاً مِنَ الرِّسَالَةِ يَتَنَاقَلُهُ الناسُ مِنْ بَعْدِهِ، ويَخْتَلِفُونَ فيه، وعليه فإنَّ الخروجَ مِنْ هذا الْمَأْزِقِ يُحَتِّمُ إِلْغَاءَ ذلكَ الإسنادِ، وقَطْعَ الصِّلَةِ بين تلك الأحاديثِ وَالنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ رحمةً بالإسلامِ، وتَمَاشِياً مع الْمَنْطِقِ، والمَنْهَجِ العقلِيِّ والعِلْمِيِّ».[1]

الرَّدُّ على هذه الشُّبْهَةِ

يمكن الرد على هذه الشبهة في النقاط التالية:

1. ليس كُلُّ حديثٍ يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في كُتُبِ السُّنَّةِ يكونُ الْمُسْلِمُ مُطَالَباً بالإيمانِ بهِ، والْعَمَلِ وَفْقاً لأحكامِهِ؛ بل لا يَنْطَبِقُ هذا إلَّا على ما صَحَّ مِنْ أَخْبَارِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

(1) الإسناد في الحديث بحث ينسف السُنّة من أساسها؛ لأحمد صبحي منصور، ص13 وما بعدها.

ISSN : 2410-1818

أمَّا الأحاديثُ الضعيفةُ فلا يَجِبُ العَمَلُ بها؛ بَل ولا يَجُوزُ رِوَايَتُهَا إلَّا مقرونةً ببَيَانِ ضَعْفِهَا؛ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بها.

قال ابنُ رَجَب الحنبلي:[1] «فأمَّا الأئمةُ وفقهاءُ أهلِ الحديث فإنهم يَتَّبِعُونَ الحديثَ الصحيحَ حيث كان؛ إذا كان معمولاً به عند الصحابة ومَنْ بعدهم، أو عند طائفةٍ منهم، فأما ما اتُّفِقَ على تركه فلا يجوز العمل به؛ لأنهم ما تركوه إلا على عِلْمٍ أنه لا يُعْمَلُ به».[2]

2. ثمَّ إنَّ الإيمانَ بما صَحَّ عَنِ النَّبيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والْعَمَلَ وَفْقاً لِأَحْكَامِهِ هو مُقْتَضَى العَمَلِ بالقرآنِ الكريمِ، وهو الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- به في كتابِهِ.

قال -تعالى-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**﴾.[3]

ويقول -سبحانه-: ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾.[4]

وقال -سبحانه-: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً**﴾.[5]

ويقول -عز وجل-: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾.[6]

3. أن القرآنُ الكريمُ أَمَرَنَا بالتَّثَبُّتِ عند مجيءِ خَبَرِ الفاسِقِ؛ فقال -جَلَّ وَعَلَا-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾.[7]

4. قال القرطبي:[8] «فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ عَدْلًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ فِيهَا بِالتَّثَبُّتِ عِنْدَ نَقْلِ خَبَرِ الْفَاسِقِ».[9]

---

(1) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، الحنبلي، الدمشقي المتوفى سنة (795هـ).

ترجمته في: ذيل طبقات الحفاظ للذهبي: جلال الدين السيوطي، ص243.

(2) بيان فضل علم السلف على علم الخلف: ابن رجب الحنبلي، ص 50 -51.

(3) سورة النساء، الآية59.

(4) سورة النساء، الآية 80.

(5) سورة الأحزاب، الآية36.

(6) سورة الحشر، الآية7.

(7) سورة الحجرات، الآية6.

(8) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي. الفقيه المالكي المفسر المتوفى سنة (671هـ)، ترجمته في: الديباج المذهب (308/2)، طبقات المفسرين للداوودي (69/2).

(9) الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي، (312/16).

ISSN : 2410-1818

فَمَفْهُومُ المخالَفَةِ[1] مِنْ هذهِ الآيةِ يَقْتَضِي قَبُولَ خَبَرِ الثِّقَةِ العَدْلِ، وهذا هو الَّذِي اعْتَمَدَ عليه المحدِّثُونَ في نَقْلِهِمْ أخبارَ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بأسانيدِهِم؛ مع اعتِبَارِ توافُرِ الشُّرُوطِ الأخرى لِصِحَّةِ الحديثِ، فَأَيُّ تَنَاقُضٍ للقرآنِ في هذا؟!

5. إنَّ نَقْلَ الأحاديثِ ورِوَايَتَهَا بأسانِيدِهَا مِنْ مُؤَلِّفِيهَا إلى رسولِ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هو الواجِبُ الشَّرْعيُّ؛ الْمُتَحَتِّمُ على المحدِّثِينَ، ولولا اهتمامُهُم بالأسانيدِ والمتونِ لَمَا وَصَلَ إلينا هذا الدِّينُ الحنيفُ.

وليس في نَقْلِهِمْ هذا اتِّهَامٌ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بأنه فَرَّطَ في تبليغِ الرِّسالةِ، وأنه تَرَكَ جُزْءاً مِنَ الرِّسَالةِ لم يَنْقُلْهُ -وحاشاه- فإنَّ اللهَ -جَلَّ وَعَلَا- أَمَرَ رسولَه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يُبَيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم؛ فامْتَثَلَ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِأَمْرِ رَبِّهِ، وبَيَّنَ لِلنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهِمْ بأقوالِهِ وأفعالِهِ وتقريراتِهِ؛ فَتَنَاقَلَهَا المسلمونَ جيلًا عن جيلٍ، وأَحَاطُوهَا بالعنايةِ والرِّعَايَةِ، وعَرَّضُوا أنفُسَهُمْ لِلْمَخَاطِرِ؛ حتّى وَصَلَتْ إلى مَنْ بَعْدَهُمْ؛ إيماناً منهُمْ بأنَّ هذا هو الَّذِي يَحْفَظُ دينَ اللهِ مِنَ التبديلِ والتغيير.[2]

(1) مَفْهُومُ المُخَالَفَةِ: هُوَ مَا يَكُونُ مَدْلُولُ اللَّفْظِ فِي مَحَلِّ السُّكُوتِ مُخَالِفًا لِمَدْلُولِهِ فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخِطَابِ -أَيْضاً-.
ينظر: الإحكام في أصول الأحكام؛ للآمدي، (69/3).

(2) ينظر: شُبُهَات الحداثيين العرب حول تدوين السُّنَّةِ النبوية والرد عليها شنوف عبد الهادي. بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/sharia/0/125670 / تاريخ الإضافة: 2018/2/15م- 1439/5/30هـ.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني: ذِكْرُ بَعْضِ أَهَمِّ شُبُهَاتِهِمْ حَوْلَ تَدْوِينِ السُّنَّةِ

مما أَثَارَهُ المنْكِرُونَ لِلسُّنَّةِ حَوْلَ عِلْمِ مُصْطَلَح الْحَدِيث: شُبُهَاتٌ تَتَعَلَّقُ بتدوين السُّنَّةِ.

وَيُمْكِنُ إجمالُ شُبُهَاتِهِمْ هذه في النِّقَاطِ التَّالية:

1. أنَّ الصَّحابةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- انْحَصَرَتْ عِنَايَتُهُم بعد حُرُوبِ الرِّدَّةِ في جَمْعِ القرآنِ فحسب، ولم يُعْنَوْا بجَمْعِ الحديثِ.(1)
2. أَنَّ السُّنَّةَ لم تُدَوَّنْ إلَّا بعدَ مِئَةِ سَنَةٍ من وفاته -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.(2)
3. أَنَّ تدوينَ السُّنَّةِ كان دَافِعُهُ وَغَرَضُهُ سِيَاسِيّاً؛ لمُوَاجَهَةِ النُّفُوذِ الْفَارِسِيِّ.(3)
4. أَنَّ السُّنَّةَ قد حُرِّفَتْ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ تَدْوِينِهَا، وأَصْبَحَتْ مَجَالاً لِلظَّنِّ، ولا يَحْصُلُ القَطْعُ بثُبُوتِهَا إلَّا بكِتَابَتِهَا وَتَدْوِينِهَا؛ لأنَّ التَّدْوِينَ هُوَ الَّذي يَحْفَظُ النُّصُوصَ.(4)

الرَّدُّ على هذه الشُّبَهِ:

يُمْكِنُ الرَّدُّ على هذه الشُّبَهِ مُرَتَّبَةً كما يلي:

1. أمَّا قولُهم: إنَّ الصَّحابةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- انْحَصَرَتْ عِنَايَتُهُم بعد حُرُوبِ الرِّدَّةِ في جَمْعِ القرآنِ فحسب ولم يُعْنَوْا بجَمْعِ الحديثِ فَيُجَابُ عنه بأن يُقَالَ: لَمَّا كَثُرَ مَوْتُ الْقُرَّاءِ مِنَ الصحابةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- في حروبِ الرِّدَّةِ خَشِيَ بعضُهُم ضَيَاعَ القرآنِ؛ فَبَادَرُوا إلى جَمْعِهِ.

أمَّا الأحاديثُ النَّبَوِيَّةُ فلم تَدْعُ الحاجةُ إلى كتابَتِهَا في ذلك الوقتِ كما دَعَتْ إلى جَمْعِ القرآنِ؛ لأنَّ الْمُعَوَّلَ فيها على المعنَى؛ لا على اللفظ، وقد نُهُوا عن كِتَابَتِهَا أَوَّلَ الأمرِ؛ حتى لا تختلط بالقرآن، ثم أبيح لهم ذلك.(5)

ومِمَّا يُؤَيِّدُ اهتمامَ الصحابةِ واعتِنَاءَهُم بالحديثِ: ما رواه البيهقيُّ عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ -رحمه اللَّه- أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أراد أن يَكْتُبَ السُّنَنَ؛ فاستَشَارَ في ذلك أصحابَ رَسُولِ اللَّه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُمْ-؛ فَأَشارُوا عَلَيه أن يَكْتُبَهَا؛ فَطَفِقَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يَسْتَخِيرُ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- فيها شَهْراً؛ ثم أَصْبَحَ يَوْماً وقد عَزَمَ اللَّهُ له؛ فقال: «إني كنتُ أَرَدْتُ أن أَكْتُبَ السُّنَنَ،

---

(1) ينظر: أضواء على السُنَّةِ المحمدية؛ لمحمود أبو رية، ص220.

(2) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ لمصطفى السباعي، ص154.

(3) ينظر: العقل الأخلاقي العربي؛ لمحمد الجابري، ص197-198.

(4) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي؛ لمصطفى السباعي، ص154.

(5) ينظر: تقييد العلم؛ للخطيب البغدادي، ص29.

ISSN : 2410-1818

وإنِّي ذَكَرْتُ قَوْماً كانوا قَبْلَكُم كَتَبُوا كُتُباً؛ فَأَكَبُّوا عليها، وَتَرَكُوا كتابَ اللّهِ، وإنِّي -واللّهِ- لَا أَلْبِسُ كِتَابَ اللّهِ بِشَيْءٍ أَبَداً».[1]

2. وأمَّا قولُهُم: إنَّ الـ سُّنَّةَ لم تُدوَّنْ إلَّا بعدَ مِئَةِ سَنَةٍ من وفاته - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ- فَقَوْلٌ يُكَذِّبُهُ التاريخُ؛ إذْ لم يَخْلُ عَصْرُ النُّبُوَّةِ مِنْ تَدْوِينٍ وتَوْثِيقٍ؛ بِتَوْجِيهٍ مِنَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.[2]

وبعضُ الصَّحابةِ كان يَكْتُبُ الأحاديثَ التي يَسْمَعُهَا مِنَ النَّبيّ -صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيُدَوِّنُهَا لنَفْسِهِ؛ كصحيفةِ عَلِيِّ بنِ أبي طالِبٍ -رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ-،[3] والصحيفةِ الصَّادِقَةِ لعبد الله بنِ عَمْرِو بنِ العاص -رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا-،[4] وغَيْرِهَا.[5] وقد قال -صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاه».[6]

وقال لعبدِ اللّهِ بنِ عمرِو بنِ العاص -رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْا-: «اكتُبْ، فوالذي نفسي بيدِه، مَا يَخرُجُ منه إلا حقٌّ».[7]

3. وأما قولُهُم: إنَّ تدوينَ السُّنَّةِ كان غَرَضُهُ سِيَاسِيّاً فَيَرُدُّهُ تَعَاقُبُ التَّدْوِينِ مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ- كما تقدم معنا- إلى زَمَنِ تَأْلِيفِ المصَنَّفَاتِ الحديثيَّةِ؛ فهذا يُبْعِدُ القَوْلَ بِأَنَّ لِلسِّيَاسَةِ تَأْثِيراً على كِتَابَةِ السُّنَّةِ، واخْتِلَاقِ الأباطيلِ فيها؛ كما يَزْعُمُ المنْكِرُونَ للسُّنَّةِ.

4. وأمَّا الزَّعْمُ بأنَّ السُّنَّةَ قد حُرِّفَتْ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ تَدْوِينِهَا وَأَنَّ التَّدْوِينَ هو الَّذي يَحْفَظُ النصوصَ فزعم باطل تترتب عليه نتائج خيرة منها:

- الطَّعْنُ في حِكْمَةِ اللّه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-؛ إذْ لم يَجْعَلْ شَرِيعَتَهُ الخاتِمَةَ لِكُلِّ الشَّرَائِعِ صالِحَةً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ؛ وإنَّمَا جَعَلَهَا صالِحَةً لِزَمَنِ نُزُولِهَا فقط! وهذا خِلَافُ مُقْتَضى الحِكْمَةِ.
- اتِّهَامُ الصَّحابةِ والتابعينَ -رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ- بالقُصُورِ والخَلَلِ في حِفْظِ شريعةِ الإسلام.

---

(1) المدخل إلى علم السنن؛ للبيهقي (832/2)، حديث رقم (1822).

(2) وقد كتب كثير من أهل العلم في هذا الباب، وخصه بعضهم بالتأليف؛ كمحمد عجاج الخطيب في كتابه: السُّنَّةِ قبل التدوين.

(3) ينظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، (34/1) حديث رقم (111).

(4) ينظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، (34/1) حديث رقم (113).

(5) ينظر: شُبُهات الحداثيين العرب حول تدوين السُّنَّةِ النبوية والرد عليها شنوف عبد الهادي. بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/sharia/0/125670/ تاريخ الإضافة: 2018/2/15 ميلادي - 1439/5/30 هجري..

(6) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب اللقطة، بَابُ كَيْفَ تُعَرَّفُ لُقَطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ، (126/3) حديث رقم (2434). وأخرجه مسلم في كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، (988/2)، حديث رقم (1355).

(7) رواه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، (57/11)، حديث رقم (6510)، ورواه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتابة العلم، (490/5)، حديث رقم (3646). والحاكم في المستدرك، كتاب العلم، باب: يَحْيَى بْنُ أَبِي الْمُطَاعِ الْقُرَشِيُّ، (187/1)، حديث رقم (359)، وصححه، وقال محققو المسند: إسناده صحيح.

ISSN : 2410-1818

- وأنَّ شريعةَ اللَّهِ الخاتمةَ لِكُلِّ الشرائِعِ لم يَتَكَفَّلِ اللَّهُ بحِفْظِهَا، وهذا تَكْذِيبٌ لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾،[1] ولا شَكَّ أَنَّ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ مِنَ الذِّكْرِ؛ إِذْ هِيَ الَّتِي نَقَلَتْ إلينا تَفَاصِيلَ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- به مَنَ العِبَادَاتِ في كتابِهِ.

ويمكن الإجابة عن هذا الزعم الباطل بما يلي:

أ. أنَّ العربَ -كما هو معلومٌ- أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، يَنْدُرُ فيهِمُ العارِفُ بالقراءةِ والكتابةِ، وهكذا كان جيلُ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-؛ بنصِّ القرآن: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ**﴾.[2] فقوله: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ**﴾: «يعني في العرب. وفي تسميتهم أميين قولان: أحدهما: لأنه لم ينزل عليهم كتاب. الثاني: لأنهم لم يكونوا يكتبون ولا كان فيهم كاتب».[3]

ولذا كان اعتمادُ الصحابة في نَقْلِ النُّصُوصِ على الحِفْظِ في الصُّدُورِ؛ لا التَّدْوِينِ في السُّطُورِ.

فالعامِلُ الأَسَاسُ لحِفْظِ الشريعةِ -قُرْآناً وَسُنَّةً- هُوَ حَمْلُهَا في القلوبِ؛ لا في الصُّحُفِ.

«فَالْمُسْلِمُونَ يَحْفَظُونَ الْقُرْآنَ فِي صُدُورِهِمْ حِفْظًا يَسْتَغْنُونَ بِهِ عَنِ الْمَصَاحِفِ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ «إِنَّ رَبِّي قَالَ لِي إِنِّي مُنَزِّلٌ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ تَقْرَأُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانًا»،[4] وَلَوْ غُسِلَ بِالْمَاءِ مِنَ الْمَصَاحِفِ لَمْ يُغْسَلْ مِنَ الْقُلُوبِ كَالْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ عُدِمَتْ نُسَخُهَا لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَنْقُلُهَا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا مَحْفُوظَةً فِي الصُّدُورِ».[5].

ب. أن القرآنَ إنَّمَا نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ -عليه السلامُ- على قَلْبِ نَبِيِّنَا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليكونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ، ولم تَنْزِلْ عليه صُحُفٌ ولا كُتُبٌ. وهكذا الصَّحابةُ مِنْ بَعْدِهِ حَفِظُوا القرآنَ عنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، ولم يَعْتَمِدُوا على التَّدْوِينِ والكتابةِ، وقد امْتَدَحَهُمُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- بقولِهِ: ﴿**بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ**﴾.[6]

---

(1) سورة الحجر، الآية9.

(2) سورة الجمعة، الآية2.

(3) النكت والعيون (تفسير الماوردي)؛ (5/6).

(4) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بَاب الصِّفَاتِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ، (2197/4)، حديث رقم (2865)، من حديث عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ الْمُجَاشِعِيِّ -رضي الله عنه-.

(5) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح؛ لأبي العباس ابن تيمية، (13/3).

(6) سورة العنكبوت، من الآية49.

ISSN : 2410-1818

ج. أن «الكتابةُ ليست من لوازم الحُجِّية، وكتابة الشيء لا تفيد القطع به، فكثير من المعلومات التي يتناقلها الناس قديمًا كانت تعتمد على المشافهة والسماع أكثر؛ وذلك في سائر الأديان، وعند العلماء إذا تعارَضَ حديثٌ مسموع مع مكتوب، أُخذ بالمسموع».[1]

د. «لا يُوجَدُ تَلَازُمٌ بين عَدَمِ الكتابةِ وبَيْنَ عَدَمِ الحُجِّيَّةِ؛ بَلِ الحُجِّيَّةُ تَثْبُتُ بأشياءَ كَثِيرَةٍ؛ منهَا: التَّوَاتُرُ، ونَقْلُ الْعُدُولِ الثِّقَاتِ، ومِنْهَا الكتابةُ. وليس النَّقْلُ عن طريقِ الحِفْظِ أَقَلَّ صِحَّةً وَضَبْطاً مِنَ الكتابةِ؛ خَاصَّةً مِنْ قَوْمٍ عُرِفُوا بِقُوَّةِ الحافِظَةِ، فاعتِمَادُهُم على ذَاكِرَتِهِم كان أَسَاساً لِمَا يَنْقُلُونَهُ مِنْ حَدِيثِ رسولِ اللَّه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيَتَدَارَسُونَهُ».[2]

ه. أنَّ التَّدْوِينَ لم يَكُنْ قَطُّ في تاريخِ الرِّسَالَاتِ مِعْيَاراً لِحِفْظِ الشَّرَائِعِ، وإلَّا فَأَيْنَ صُحُفُ إبراهيم وموسى؟! ولماذا حُرِّفَتِ التوراةُ وقد نَزَلَتْ أَلْوَاحاً؟! إنَّ اليهودَ كانوا أَهْلَ تَدْلِيسٍ وتَحْرِيفٍ؛ فأَرْسَلَ اللَّهُ إليهم رُسُلاً تَتْرَا مِنْ بعدِ موسَى -عليه السلام- ما لم يُرْسِلْهُ إلى أَحَدٍ غيرِهِمْ؛ فكان هؤلاءِ الرُّسُلُ يَحْكُمُونَ بشريعةِ التَّوْرَاةِ، ويَنْفُونَ عنهَا ما حَرَّفَتْهُ اليهودُ فيها، ومع ذلك لم تُحْفَظِ التَّوْرَاةُ!

إذاً... حِفْظُ الشَّرِيعَةِ يَتَعَلَّقُ بأمانةِ حَمَلَتِهَا، وَدِيَانَتِهِمْ، وَحُبِّهِمْ لِشَرِيعَتِهِمْ، ولا يَتَعَلَّقُ بطريقةِ حِفْظِهِمْ؛ هل كانَ تَدْوِيناً أم حِفْظاً عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ؟ فاليهودُ حُرِّفَتْ شَرِيعَتُهَا، وَغُيِّرَتْ وَبُدِّلَتْ؛ بِسَبَبِ خِيَانَتِهِم، وخُبْثِهِم، وقِلَّةِ دِيَانَتِهِم، واشْتِرَائِهِم بآياتِ اللَّهِ ثَمَناً قَلِيلاً؛ كما قال اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- عنهم: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾.[3]

أما الصَّحَابَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَرْضَاهُمْ- فَلِحُبِّهِمْ لِدِينِهِم وَشَرِيعَتِهِم وَلِعَظِيمِ أَمَانَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ لم يَكْتَفُوا بحِفْظِ القرآنِ في الصُّدُورِ؛ بَلْ حَفِظُوا أَقْوَالَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أيضاً، وَرَوَوْهَا لِمَنْ بَعْدَهُمْ؛ لِيَقِينِهِمْ بأَنَّها شارِحَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، مُؤَكِّدَةٌ لما فيه، مُتَمِّمَةٌ لِتَشْرِيعَاتِهِ، ولا غَرْوَ في ذلكَ؛ فقد اخْتَارَهُمُ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، واصْطَفَاهُمْ لِحِفْظِ دينِه، وَمِنْ شِدَّةِ حِرْصِهِمْ على حِفْظِ الشَّرِيعَةِ -قُرْآناً وَسُنَّةً- خَشِيَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اخْتِلَاطَ القرآنِ بالحديثِ؛ فَأَمَرَ بِتَدْوِينِ القرآنِ دونَ الحديثِ، ثُمَّ أَذِنَ في كِتَابَتِهِ بعد ذلك.

---

(1) ينظر: شُبُهَات الحداثيين العرب حول تدوين السُّنَّةِ النبوية والرد عليها شنوف عبد الهادي. بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/sharia/0/125670/ تاريخ الإضافة: 2018/2/15 ميلادي - 1439/5/30 هجري؛ مع شيء من التصرف والاختصار.

(2) المصدر السابق.

(3) سورة البقرة، الآية 79.

ISSN : 2410-1818

5. وأمَّا الزَّعْمُ بأَنَّ السُّنَّةَ أَصبَحَتْ مَجَالاً لِلظَّنِّ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ تدوينِها وأنَّ الثِّقَةَ بِضَبْطِهَا قد زَالَتْ فَيُجابُ عنه بأنَّ الرُّوَاةَ قد رَوَوُا الْأَخْبَارَ مُتَّصِلَةً بِنَقْلِ العَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ العَدْلِ الضَّابِطِ إلى مُنْتَهى السَّنَدِ؛ فَكَيْفَ يَتَطَرَّقُ إليهَا الشَّكُّ؟!

وقد بَذَلَ أَهلُ العِلْمِ جُهُوداً جَبَّارةً في حِفْظِ السُّنَّةِ وتَنْزِيهِهَا مِنِ افْتِرَاءَاتِ الوَضَّاعِينَ، وَدَسِّ الدَّجَّالِينَ.

ولا يُنْكِرُ جُهُودَهُمْ إلا جَاهِلٌ أو مُكَابِرٌ.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثالث: أثر شبهات المنكرين للسنة حول علم مصطلح الحديث:

إن إثارة الشبهات والشكوك حول علم مصطلح الحديث له نتائج خطيرة، أهمها ما يلي:

1. الطعنُ في السنة النبوية، وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي؛ فمن المعلوم أن هذا العلم الشريف هو الذي حَفِظَ السنةَ النبويةَ من التحريف والتبديل، وبه تَمَيَّزَ الصحيحُ من الضعيف، والمقبول من المردود؛ فالطعن فيه طعنٌ في السنة كُلِّهَا.
2. اتِّهامُ الصحابة الكرام والتابعين لهم بإحسان بالتقصير في تبليغ هذا الدين الحنيف؛ إذ إن بداياتِ نشأةِ هذا العلم المبارَك كان في زمن الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ-.
3. زَعْزَعَةُ العقيدةِ الصحيحةِ المستَمَدَّةِ من كتابِ الله ﷻ وسُنَّةِ رسولِه ﷺ، وكَسْرُ الحاجزِ النَّفْسِيِّ بين السُّنَّةِ والبدعةِ، والحقِّ والباطل، وَغَوْرُ الغَيْرَةِ على حُرُماتِ الدينِ.[1]
4. تَجَرُّؤ كثيرٍ من الناس على الابتداع في دين الله، واعتداؤهم على أحكامِ الشريعة، وتنصلهم من تكاليفها؛ إذ لا خطام ولا زمام لمعرفة ما صَحَّ عن المصطفى صلى الله عليه وسلم مما لم يَصِحَّ.
5. وقُوُعُ الخَلَلِ في كُلِّ العلوم الشرعية الأخرى؛ كالتفسير، والفقه، وغيرها، فالمفسر لكلام اللهِ يحتاج إلى معرفة مَا ثَبَتَ عَنْ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم في تفسير الآية مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ، والْفَقِيه مُحْتَاجٌ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِمَا ثَبَتَ مِنَ الْحَدِيثِ دُونَ مَا لَمْ يَثْبُتْ، وَلَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِعِلْمِ الْحَدِيثِ،[2] فإن تَوَجَّهَ الطَّعْنُ إليه تَوَجَّهَ -وَلَا بُدَّ- إلى سائرِ العلومِ الشرعيةِ الأخرى، وَيَفْقِدُ الناسُ الثِّقَةَ في الشريعةِ، وَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ.

(1) ينظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام، ص83.

(2) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، (227/1).

ISSN : 2410-1818

الخاتمة:

في ختام هذا البحثِ نَقِفُ على جملةٍ من الحقائقِ والنتائجِ، ونَذْكُرُ جُمْلَةً مِنَ التوصيات؛ على النحو التالي:

أولا : النتائج

1. مُنْكِرُو السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ طائفةٌ معاصِرَةٌ؛ تُنْكِرُ الِاحتجاجَ بالسُّنَّةِ، وتَرْفُضُ أن تكونَ مَصْدَراً مِنْ مَصَادِرِ التشريعِ الإسلاميِّ، ولذا تَسَمَّتْ بـ: (الْقُرْآنِيُّونَ)، أو: (أَهْلُ الْقُرْآن، وقد بَرَزَ في أواخِرِ القرنِ الثاني الهجريِّ ثم لم تَظْهَرْ حتَّى القرن الثالِثَ عَشَرَ الهجريِّ؛ فَبَرَزَ قَرْنُهَا من جديدٍ، ويَرْجِعُ انتشارُهم في عَصْرِنَا الحاضرِ إلى أسبابٍ عديدةٍ، من أهمِّهَا: بُعْدُ كثيرٍ من المسلمين عَنْ تَعَالِيمِ الإسلامِ، وجَهْلُهُمْ بأمورِ دينِهم، وانتِشَارُ وسائلِ التَّواصُلِ بشدةٍ في العصرِ الحديث.
2. لِهَذِهِ الطائفةِ المنحرِفَةِ أفكارٌ عديدةٌ؛ تُبَاينُ منهَجَ أهلِ السنةِ والجماعة، منها: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عن كتابةِ غَيْرِ القرآنِ، وأنَّ السُّنَّةَ لم تُكْتَبْ إلَّا بعدَ مئةِ سَنَةٍ مِنْ وفاتِهِ، وأَنَّ تَأَخُّرَ تدوينِ السُّنَّةِ يُشَكِّكُ في صحةِ ثُبُوتِهَا عنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. واسْتَخْدَمَ مُنكِرُو السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ طُرُقاً مُتَنَوِّعَةً لِنُصْرَةِ مَذْهَبِهم، منها: نَفْيُ صفةِ الوَحْيِ عن السُّنةِ، وإنكارُ المكانةِ التشريعيةِ لَهَا، ورَفْضُ أَخْبَارِ الآحادِ، وإثَارَةُ الشُّكُوكِ في صِحَّةِ ثُبُوتِهَا.
3. كَثُرَتْ شُبُهَاتُ مُنْكِرِي السُّنَّةِ حول عِلْمِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيث، ومن أبرز هذه الشبهات: أنَّ الإسنادَ فيه خطورةٌ على العقل، وأنَّهُ مُنَاقِضٌ للمنهَجِ القُرْآنيِّ، وأَنَّ تدوينَ السُّنَّةِ كان دَافِعُهُ وَغَرَضُهُ سِيَاسِيّاً، وأَنَّ السُّنَّةَ قد حُرِّفَتْ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ تَدْوِينِهَا، وأَصْبَحَتْ مَجَالاً لِلظَّنِّ. وهي شبهات باطلة لا تثبت أمام النقد العلمي السليم.
4. شُبُهَاتُ المنْكِرِينَ للسُّنَّةِ حول عِلْمِ مُصْطَلَحِ الحديثِ شُبُهَاتٌ خطيرة، تَتَرَتَّبُ عليهَا نَتَائِجُ خطيرةٌ، منها: اتِّهَامُ الصَّحابةِ والتابعينَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بالقُصُورِ والخَلَلِ في حِفْظِ شريعةِ الإسلام. وتجرؤ كثير من الناس على الابتداع في دين الله والاعتداء على أحكام الشريعة والتنصل من تكاليفها.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: التوصيات:

1. نَشْرُ الثَّقَافةِ الدينيَّةِ في أوساطِ المجتمع، وتَعْرِيفُ الناسِ بأهميةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَوَجْهِ الحاجةِ إليها؛ ليكونوا على بَصيرَةٍ مِنْ دينِهم، وَوَعْيٍ تَامٍّ بمكائِدِ أعداءِ الإسلام.
2. إنشاءُ مواقِعَ إلكترونيَّةٍ خاصَّةٍ بالدِّفاعِ عن السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ؛ تُعْنَى بدَفْعِ المطاعِنِ الموجَّهَةِ إليها، وَتَوْعيَةِ الناسِ وتحذيرِهِم ممَّا يُحَاكُ ضِدَّهُمْ.
3. حَثُّ الجهَاتِ المعْنِيَّةِ بالبحثِ العِلْمِيِّ –كالجامعاتِ، ومراكزِ البحوث العِلْمِيَّةِ، وهيئاتِ الأوقافِ والشؤونِ الإسلاميةِ والدعوةِ والإرشادِ- إلى إقامةِ المؤتَمَرَاتِ العلميةِ، والمحاضراتِ الدِّينِيَّةِ العامَّةِ؛ الَّتِي تُعْنَى ببيانِ أَهَمِّيَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَدَفْعِ المطاعِنِ والشُّبُهَاتِ الْمُوَجَّهَةِ إليها.
4. إعدادُ الدُّعَاةِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ، وَحَثُّهُمْ على التَّأْلِيفِ في مجالِ الدِّفَاعِ عن السُّنَّةِ، وتَوْجيهُهُمْ نحو مَنْهَجِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ صحيحةٍ؛ في الرَّدِّ على مُنْكِرِي السُّنَّةِ؛ تَفَادِياً لِلْخَطَأ والزَّلَلِ عند مُجَادَلَتِهِمْ.

هذا ما تَيَسَّرَ جَمْعُهُ في هذا البحث. والله أَعْلَمُ، وصلى الله وسَلَّمَ وبارك على عبدِه ورسولِه نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع

1. الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن علي بن محمد الآمدي (ت631هـ). تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
2. اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل وأثر ذلك في استنباط الأحكام: محمود حامد عثمان. مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1421ه-2001م.
3. أساليبُ القُرآنيين المُعاصِرين في إنكار السُّنَّةِ: محمود أحمد الدوسري، بحث منشور على شبكة الألوكة. https://www.alukah.net/sharia/0/156445/ تاريخ الإضافة 1/8/2022 :ميلادي - 1444/1/4 هجري.
4. الإسناد في الحديث، بحث يَنْسِفُ السُّنَّة من أساسها: أحمد صبحي منصور. موقع: أهل القرآن على الشبكة العنكبوتية.
5. أضواء على السُّنَّةِ المحمدية: محمود أبو رية. دار المعارف، القاهرة، ط6.
6. الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية: نصر حامد أبو زيد. مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1996م.
7. بيان فضل علم السلف على علم الخلف: ابن رجب الحنبلي. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار الصميعي، الرياض، ط2، 1406ه.
8. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1415ه.
10. تقييد العلم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت463ه). تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية، 1974م.
11. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (ت671هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384ه-1964م.
12. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: أبو العباس ابن تيمية (ت728ه). تحقيق: علي بن حسن، وعبد العزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ-1999م.
13. الحداثة وموقفها من السُّنَّةِ: الحارث فخري عيسى عبد الله. دار السلام، القاهرة، ط1، 1434ه-2013م.
14. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث: محمد حمزة. المؤسسة العربية للتحديث الفكري/ المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005م.

ISSN : 2410-1818

15. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت، 1995م.
16. دفاع عن السنة المطهرة: علي بن إبراهيم حشيش. دار العقيدة، الإسكندرية، ط2، 2007م.
17. دفع الشبهات عن السنة النبوية: عبد الهادي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط1، 1421ه-2001م.
18. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، (ت799هـ)، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
19. ذيل طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطي (ت911ه)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية.
20. الرد على المخالف من أصول الإسلام: بكر بن عبد الله بوزيد. ضمن مجموع الردود له، دار العاصمة للنشر والتوزيع، د.ب، د.ط.
21. السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة3، 1402هـ-1982م.
22. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت275هـ). تحقيق: شعَيب الأرناؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
23. شُبُهَات الحداثيين العرب حول تدوين السُّنَّةِ النبوية والرد عليها شنوف عبد الهادي. بحث منشور على شبكة الألوكة.https://www.alukah.net/sharia/0/125670/تاريخ الإضافة: 2018/2/15م- 1439/5/30ه.
24. شرف أصحاب الحديث: الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة، أنقرة.
25. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422ه.
26. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
27. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي. تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار هجر، ط 2، 1413 هـ.
28. طبقات المفسرين: محمد بن علي بن أحمد، الداوودي المالكي (ت945هـ). دار الكتب العلمية، بيروت.

ISSN : 2410-1818

29. العقل الأخلاقي العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية: محمد عابد الجابري. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
30. الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم الظاهري. مكتبة الخانجي، القاهرة.
31. فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ). تعليق: ماجد الحموي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، 135ه.
32. القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: خادم حسين إلهي بخش. مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الثانية، 1421ه، 2000م.
33. الْقُرْآنِيُّونَ، نشأهم - عقائدهم – أدلتهم: علي محمد زينو. دار الكتاب، دمشق، 2011م.
34. قصة الهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني الهجري إلى الطاعنين في العصر الحديث: علي أحمد السالوس. دار السلام القاهرة، ط1، 1408ه-1987م.
35. كتاب الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ). دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1410هـ-1990م.
36. المدخل إلى علم السنن: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458ه). تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1437ه-2017 م.
37. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411ه-1990م.
38. معجم المصطلحات الحديثية: سيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1428ه-2007م.
39. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح (ت643هـ). تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، 1406ه-1986م.
40. منكرو السنة المذهب الضال عن القرآن: هيثم طلعت. مركز تبصير، القاهرة، ط1، 2024م.
41. موسوعة بيان الإسلام: تأليف نخبة من العلماء. دار النهضة، مصر، 2011م.
42. نحو فقه جديد/ الجزء الثاني، السُّنَّة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا. دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1997م.
43. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ). تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى، 1422ه.

ISSN : 2410-1818

44. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني. ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م.
45. النكت والعيون (تفسير الماوردي): أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت450ه). تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
46. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط 1، 1994 م.